الفصل الأول

لماذا الحوار بين الشمال والجنوب؟

مدخل:

بات مؤكدا ، أن إحدى أهم المسائل التي تواجه عالمنا المعاصر، هي ما نعيشه اليوم من مرحلة انتقالية على صعيد الاقتصاد الدولي (économique international) ، وانقسامه الحاد ، إلى عالم نام ومتطور وآخر متخلف ، وعلى الرغم من تسليمنا بأن هذا الانقسام هو مجرد وجهين لعملة واحدة . فتقدم وإثراء و (**سعادة**) العالم الصناعي (le monde industrialisé) الرأسمالي المتقدم يكمن شرطه الأساسي في تخلف وبؤس العالم (**الثالث**) وعجزه ، أو بالأحرى منعه من تحقيق النمو والتحديث .

وبالتالي ، ليس غريبا ، إذا كانت الدول النامية (les pays en voie de développement) هي الطرف الأكثر دفعا لديمومة الحوار لأنها صاحبة المصلحة الأولى بتسريع تغيير النظام الاقتصادي الدولي (N.O.E.I) القائم ، لكونها الأكثر تضررا من بقائه وهي لذلك تقف على مسرح الحوار (le dialogue) مطالبة بحقوقها ، ضمن إطار عام ثلاثي الأبعاد :

1- **المساومة** : ويمثل ركيزتها الحوار (le dialogue) .

2- **المنابر** : ويمثلها مجموعتي (77) ، وعدم الانحياز. ومنظمة الأمم المتحدة (O.N.U) ، ومؤتمر الأمم للتجارة والتنمية (UNCTAD) اقتصاديا تجد فيها تعبيرها .

3- **المضمون** : برنامج العمل المرافق لقرار إنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I) .

المبحث الأول

خلفية تاريخية

انطلاقا من ذلك ، لا غرابة من قناعتنا التي تجعلنا نشك كثيرا في أي نتائج ايجابية أو ملموسة لما يسمى بـ (**حوار الشمال والجنوب**) أو(**الحوار العربي – الأوروبي**) ، فإننا ، مع ذلك ، نعتقد أن هذه المسافات المتباعدة بفوارقها الكبيرة المتباعدة بين العالمين تبقى مشكلة عالمية . وستكون لها نتائج خطيرة في مضمار العلاقات الدولية (relations internationales) ، نتائج لن يفر منها عالم الرفاه أو ينجو من آثارها المدمرة . وفي حالة عدم التوصل إلى (**حلول**) معقولة بين (**المركز**) (centre) و(**التوابع**) (péripherie) سيكون أكثر احتداما وأشد ضراوة. وفي المحصلة النهائية فإن الأغنى هو الذي سيخسر أكثر ، أما العالم(**الفقير**) فماذا بوسعه أن يخسر سوى تبعيته وجوعه وأغلاله ؟!.

إن التقدم في الدول الصناعية الرأسمالية (capitalisme) اعتمد بالأساس- ولايزال - على توفر رؤوس أموال كبيرة. ولكنه - بذات الوقت - ارتبط بـ (**نهوض**) فكري وسياسي ، كان الرديف الإيديولوجي لتسهيل وتبرير وتحقيق هذه التنمية .

أيضا ، لعبت عصور النهضة والأنوار وتقدم الأفكار العقلانية ، والتأكيد على الوحدة القومية وإنجازها ، ودحر الكيانات الإقطاعية ومفاهيمها ، وكذلك ، فإن انتصار أفكار ومؤسسات الديمقراطية والليبرالية ضد الأنظمة الفردية والمطلقة ، كل هذه المؤشرات ، كانت مقدمة ضرورية لانتصار البرجوازية ومبدأ السيادة الشعبية ، وبالتالي ، المشاركة الواسعة في اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي ، ومن ثم ، الالتزام بتنفيذه . وأيضا ، فإن الأفكار **اللوثرية والكالفنية** الداعية إلى إنهاء سلطة الكهنوت والى قيم التقشف والعمل ، قد أسهمت في تحقيق هذه التنمية .

إن الاستعمار بوجهيه (**القديم والحديث**) ، والاستيلاء على أسواق واسعة (**لنهب**) مواردها الأولية وتصريف البضائع فيها ، ولتصدير رؤوس الأموال إليها من أجل استيراد أرباح مضاعفة..، كانت عوامل أساسية مساعدة في تحقيق النمو في الدول الرأسمالية (les pays capitalistes) المتقدمة وإذا كان الحافز لذلك اقتصاديا ، إلاأنه كان عليه إيجاد تبريرات إيديولوجية له . وتمثل في تسويق عدة (**أفكار**) منها: **نشر البعثات التبشيرية** ، أومقولة (**عبء الرجل البيض**) في تنوير(**البرابرة**) أو في أفكار عنصرية أو (**أبوية**) . أو كما هو عليه الحال راهنيا في (**مكافحة الإرهاب الدولي**)[1] انتصارا للعالم الحر ، أو في الحرص المزعوم على حقوق الإنسان[2]. إنها تبريرات إيديولوجية واهية تسعى لتحقيق الهدف الاقتصادي.

وبالتالي ، فإن البلدان النامية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وحصول معظمها على استقلالها السياسي عانت من مشكلة النمو الاقتصادي (développement économique) وهذه المشكلة جاءت كمرادف لرحيل الاستعمار ، الذي استنزف طاقات تلك البلدان الاقتصادية والبشرية خلال فترة استعماره لها والتي امتدت سنين طويلة خرج بعدها وهو على يقين بعدم إمكانية تطور وتقدم هذه البلدان بدون مساعدته وعونه ، وعندها يكون بمستطاعه العودة من الشباك بعد خروجه من الباب ، الأمر الذي خلق وضعا مزدوجا لهذه البلدان ، وقد كان عليها أن تختار بين طريقين : إما **الارتباط باقتصاديات دول المتربول بكل تداعياته**، وإما **بسلوك طريق خاصة بعيدا عن مؤثرات وأنماط الاقتصاد الاستعماري** .

إن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد (N.O.E.I) في العالم أصبح ضرورة ملحة لحماية الدول النامية (les pays en voie de développement) وملايين البشر الساكنين على أراضيها ، خاصة وقد بدأت في الآونة الأخيرة

---

[1] ماذا عن الإرهاب الدولي؟ الذي أسقط حكومات غواتيمالا واللندي ونيكاراغوا، وافغانستان، والعراق؟ وأغرق العديد من شعوب العالم في بحر من القتل والتعذيب والسجون ...الخ

[2] أين حقوق الإنسان في فلسطين وافغانستان والعراق، وعن هنود أمريكا والبرازيل؟ وهل حقوق الإنسان تقتصر على البعض دون الأخر ...

تظهر أفكار جديدة وخطرة في بلدان النظام الرأسمالي بسبب أزمة الغـذاء ، وبدأت الأفكار تدعو من أجل إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية (capitalisme) المتطـورة علـى مبـادئ ديمقراطية منصفة ، تعتبر أحد الاتجاهات الرئيسية لنضال شـعوب آسـيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، للوصول إلى استقلالها التام .

النظام الاقتصادي العالمي القائم،وهو وليد علاقات القوى ، بدأ يهتز نتيجة للتغير الذي لحق هذه العلاقات ، فالعالم الثالث ظهر بـأخطر ممـا يبدو.والعالم المتقدم اكتشف حدودا على قدرته بل وعلى قدرة العالم أجمع، ولذلك فإن أهداف الحوار في جوهرها ومراميها البعيدة هي المطالبة بنظـام اقتصادي جديد .

ولعل أخطر التغيرات والتي آذنت بتغيير أوضاع العالم - فيما لـو استمرت ولم تجهض - هي قرارات رفع اسعار النفط في اكتوبر سنة1973م إثر حرب رمضان التي شنتها مصر وسوريا على (اسـرائيل). ولأول مـرة وربما منذ اكتشافات **فاسكو دي غاما** ، تضطر الدول الصناعية أن تـنحني أمام قرار اقتصادي يتخذ على مستوى العالم من الدول الفقيرة. وقـد أدى بالبعـض الى اطـلاق وصـف الانـقـلاب العـربي أو البـترولي le coup d état arab على هذا القـرار .

وبالتالي، احتلت قضية إعادة بناء **العلاقات الاقتصادية الدوليـة** ، أوما اصطلح على تسميته مجازا **النظـام الاقتصـادي الـدولي الجديـد** (N.O.E.I)، اهتماما واسعا في كافة الأوساط والمحافل الدولية الرسمية وغير الرسمية خلال السنوات الأخيرة ، حيث عقـد العديـد مـن المـؤتمرات والندوات، وخصصت لمناقشتها دورتين استثنائيتين من قبل الجمعية العامـة للأمم المتحدة ، وصدر بعد ذلك إعلان بشأن إقامة نظام اقتصـادي دولي جديد وبرنامج عمل من أجل إقامة هذا النظام . كما سـاهمت الحلقـات الأكاديمية ومنشورات العالم الاجتماعي أيضـا في إبـراز فكـرة النظـام

الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I) . بعد أن مضى زمن طويل على تناسي مشاكل العالم الثالث وعلاقاتها بالبنيات المسيطرة ومؤسسات العلاقة الاقتصادية الدولية .[1]

لعل أبرز الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عالم الربع الأخير من القرن العشرين ، مطالبة دول العالم الثالث (le tiers monde) بالمساواة مع العالم الصناعي (le monde industrialisé). ذلك لأن هذه المطالبة تعني أن العالم الثالث (le tiers monde) ، أو عالم جنوبي الكرة الأرضية ، لم يعد غير راض بتصفية الاستعمار السياسي والعسكري ، بل بتصفية الاستعمار الاقتصادي والاستعمار الاجتماعي الحضاري أيضا . وكلما انحسر الاستعمار الظاهر الرسمي في العالم الجنوبي ، عالم إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كلما ارتفعت أصوات هذا العالم مطالبة بضرورة تضييق الهوة الفاصلة بين ما تسمى بالدول الناميـة (les pays en voie de développement)، وهي الدول المصدرة للمواد الأولية، والدول الصناعية، وهي الدول المستهلكة لهذه الموارد .

هذه هي الخلفية العامة لما سمي ابتداء من سنة (1974م) بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I) ، الذي طرحه بوضوح الرئيس الجزائري الراحل هوا ري بومدين في (9ابريل) من السنة المذكورة وذلك أمام الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة (ONU) ، حين قال : " **أنه يعني وضع حد لاستنزاف مصادر الثروة الطبيعية للعالم النامي من جانب العالم الصناعي بصورة مشابهة للنهب والسلب** " .

وقد أكدت الجمعية العامة أن النظام الجديد ، لابد أن يقوم على أسس المساواة السيادية والتكامل الدولي والتعاون بين الدول ، بغض النظر عن اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها .

---

[1] صامد الاقتصادي، العدد22، سنة 1980، بيروت.

المبحث الثاني

محاولات إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

والهدف الواضح من هذه النصوص هو القضاء على النظام الـدولي القديم، الذي أباح للدول الصناعية في الماضي، التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث (le tiers monde) الضعيفة عسكريا، بحجة حماية الشركات والأموال الأجنبية، ومن أبرز أمثلة التدخل، ما حدث في إيران بعد تأميم حكومة مصدق للاحتكارات البترولية في أوائل الخمسينيات من تدخل شتى أجهزة المخابرات الغربية، وما حدث في مصر من عدوان مسلح ثلاثي شاركت فيه كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل بعد تأميم شركة قناة السويس في سنة (1956م)، ثم ما حدث في الشيلي من قلب لحكومة سلفادور أليندي الاشتراكية بإسهام من المخابرات الأمريكية في أوائل السبعينيات.

وقد كانت سنة (1961م) منعطفا بارزا في تطور أفكار الإنماء وسياساته، بفعل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أدى إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول التجارة والتنمية(C.N.U.C.E.D) ، وبرز لأول مرة تحالف البلدان النامية في القارات الثلاثة، بقوة حقها في التصويت في منظمة الأمم المتحدة (O.N.U) ،متغلبة على معارضة البلدان الرأسمالية (capitalisme) لعقد المؤتمر المقترح.

وأوصى هذا المؤتمر بأن تحمي البلدان النامية(les pays en voie de développement) مصالحها المشتركة في إطار الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة(G.A.T.T) ، وبأن تتعاون على تدعيم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية في إطار منظمة الأمم المتحدة (O.N.U).

ومثل مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في سنة(1964م) حول موضوع التجارة والتنمية، حدثا هاما بكل المقاييس في تطور فكرة النظام

الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I). فالبيان الختامي تضمن غالبية المبادئ الأساسية والإجراءات التي نوقشت فيما بعد في المؤتمرات الدولية.

إضافة إلى ما تقدم، تم الاتفاق في المؤتمر المذكور على إصدار لائحة بمجموعة كاملة الأهداف لأول مرة، وإعداد برنامج يختلف عن قواعد النظام الاقتصادي الدولي السائد في فترة ما بعد الحرب بما في ذلك تنظيم أسواق المواد الأساسية (les produits de base) البلدان المتطورة (les pays développés).

والجدير بالملاحظة أن مجموعة الـ(77) كانت بكل الأداءات دعامة أساسية بالنسبة للبلدان النامية(les pays en voie de développement)، لأنها أقرت لها قاعدة نظامية استطاعت انطلاقا منها إدراك مسلمات النظام القائم وحقائقه المؤكدة، والى هذه الدراسات استندت المقررات التي تبنتها المؤتمرات الوزارية التي عقدتها مجموعة فريق الـ(77) ومؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز (les pays non alignés).

المبحث الثالث

مطالب الدول النامية

كانت منظمة الصحة العالمية وتقارير منظمة الأمم المتحدة (O.N.U) قد أشارت إلى أن هناك أكثر من (32) دولة نامية تواجه بشكل حاد نقصا في المواد الغذائية بين سنتي (1973م-1974م) ، وان حوالي (50-60) مليونا من البشر ماتوا جوعا في الدول النامية (les pays en voie de développement).[1]

إزاء هذه الوضعية الكارثية، وبدل أن يبحث في إيجاد بدائل من شأنها تقريب المسافات الصارخة بين الشمال والجنوب، نجد علماء العالم الرأسمالي لا يزالون يبحثون عن حلهم لمشكلة الغذاء ولكن **بطريقة عنصرية**، إذ أن بعضهم قد **اقترح لحل المشكلة**، القضاء على الزيادة الحاصلة في عملية النمو الديمغرافي عن **طريق الحروب والأمراض القاتلة**، وبموجب هذه الصيغة العنصرية فإن الزيادة المطلوب القضاء عليها هم من سكان الدول النامية (les pays en voie de développement) .

ولا تزال الأدبيات الغربية والدراسات الرأسمالية (capitalisme) تلقي اللوم في مشكلة الغذاء على الطقس والحالة البدائية المتخلفة التي يعيشها ملايين البشر في الدول النامية (les pays en voie de développement) ، وتناست تلك الأدبيات خلفية المشكلة في الدول النامية (les pays en voie de développement) والتي تكمن في التركيب الاقتصادي والسياسي لهذه الدول والذي ساهم الاستعمار في تكوينه كما السياسة الاستعمارية في الدول النامية (les pays en voie de développement) قد عرقلت بشكل مباشر حل مشكلة الغذاء ومشاكل عديدة خطرة في تلك الأقطار، ومما زاد هذه المشكلة تعقيدا، طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة من

[1] النفط و التنمية ، مجلة عراقية متخصصة ، العدد 6 ، سنة 1978م .

الدول النامية (les pays en voie de développement) التي تعاني من النقص في الغذاء وبين الدول الرأسمالية (les pays capitalistes) التي تتحكم في الغذاء، وأن المساعدات الغذائية التي اعتادت الدول الرأسمالية (les pays capitalistes) تقديمها للدول النامية ، والتي غالبا ما تكون خاضعة لشروط واقفة لا يمكن نكرانها.

إن حل هذه المشكلة والمشاكل الخطرة التي يعاني منها العالم يكمن في تغيير هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية بين الفقراء والأغنياء على أن تكون مبنية على أساس التكافؤ و المساواة، وعلى أن تكون المساعدات الغذائية غير مشروطة بالتبعية (la dépendance) الاقتصادية للدول الرأسمالية (capitalisme) .

لقد كافحت الدول النامية (les pays en voie de développement) فترة ليست بالقليلة في عمر الشعوب، وتحملت أعباء كثيرة من أجل استقلالها السياسي على أمل أن من شأن الاستقلال السياسي أن يوصلها إلى تحقيق علاقات اقتصادية دولية متكافئة ، وبعد أن استطاعت الكثير من الدول النامية (les pays en voie de développement) الحصول على استقلالها السياسي . تبين لها لاحقا أن هذا الاستقلال الاقتصادي (indépendence économique). ووفق المعطيات الراهنة فإن الاستقلال الاقتصادي (indépendence économique) للدول النامية لا يمكن أن يتحقق تلقائيا، وعليه ومن أجل الاستقلال الاقتصادي (indépendence économique) على الدول النامية (les pays en voie de développement) أن تخوض صراعا يتسم بالنفس الطويل والصبر على الصعب والعراقيل تماما مثل الصراع من أجل الاستقلال السياسي.

المبحث الرابع

تضامن دول العالم الثالث (le tiers monde)

أمام هذه المعطيات، أصبحت هناك ضرورة ملحة لوجود تضامن فيما بين الدول النامية (les pays en voie de développement) بقصد فرض نظام اقتصادي دولي جديد في العالم وإن هذا التضامن يكمن في اتحاد منتجي المواد الأولية (les matières premières) مهما كان نوعها لغرض تحقيق استقرار الأسعار الحقيقية لصادرات الدول النامية (les pays en voie de développement) من المواد الخام الزراعية والمعدنية.

وقد أدركت الدول النامية (les pays en voie de développement) هذه الحقيقة وأيقنت من أن مجهوداتها التنموية تعرقلها القوى الاقتصادية الاستعمارية وذلك من خلال التدهور المستمر في أسعار صادراتها من مواردها الخام ، وعلى هذا الأساس دعيت الدول النامية (les pays en voie de développement) لعقد اجتماع في بداية الستينيات لمناقشة المشاكل الاقتصادية الأساسية التي تواجه الدول النامية ، وقد عقد الاجتماع في سنة (1961م) في بلغراد وكانت من بين نتائجه **عقد أول اجتماع** اقتصادي لتضامن الدول النامية (les pays en voie de développement) ، وفي سنة (1973م) عقد في الجزائر مؤتمر القمة الرابع لعدم الانحياز، وكان المؤتمر بمثابة حصيلة مرحلة ، تجمعت خلاله البلدان النامية غير المنحازة حول قاعدة محدودة المعالم، ويعتبر هذا المؤتمر من أهم مؤتمرات الدول النامية (les pays en voie de développement) الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول النامية (les pays en voie de développement) في كل ما يتعلق بالمواد الخام وغيرها من السلع الأولية، ولأول مرة يتم التشهير بالنظام الاقتصادي العالمي السائد. وبلوغ برنامج عمل اقتصادي يهدف إلى إقامة حوار ينطوي على قدر من التفاوت مع البلدان الرأسمالية (capitalisme) ، ويشير البيان الصادر في دورة مايو سنة (1974م) في فقرته الثانية ، إلى أن النظام

الاقتصادي الدولي الحالي يتناقض مع تطور العلاقات السياسية والاقتصادية للعالم المعاصر.

وفي سنة (1975م) عقدت الدول الناميـــة (les pays en voie de développement)، مؤتمرا في (داكار) لدراسة المواد الخام . وكـــل تلـــك المؤتمرات كانت بهدف الدفاع عن الموارد الطبيعية للدول النامية وضـــمان حقوقهم .

المبحث الخامس

مؤتمر القمة الرابع لعدم الانحياز

شكل انعقاد القمة الرابعة لعدم الانحياز بالجزائر حدثا بارزا لصالح البلدان النامية والتفافها حول قاعدة واضحة المعالم والأهداف ، ولأول مرة يتم التشهير بالنظام العالمي السائد ، وبلوغ برنامج عمل اقتصادي يهدف إلى إقامة حوار يقوم على أساس التعاون وليس على أساس وقوف العملاق إلى جانب القزم .

وهكذا جاء في خطاب الافتتاح – آنذاك - لوزير خارجية الجزائر السيد/عبد العزيز بوتفليقة **"أن مؤتمر القمة الرابع المنعقد بالجزائر، يؤلف حصيلة مرحلة بحثت خلالها شعوبنا، بعضها عن البعض الآخر، زمنا طويلا قبل أن تلتقي، وتتجمع حول مثال مشترك من النضال ومن الكرامة في موقف المواجهة مع مستغليها".**[1]

وكان المؤتمر بكل المقاييس قفزة نوعية لعهد جديد في أكثر من مجال، ويتم تجاوز تشخيص الحالة إلى تقديم البديل ، واستبدال مواجهات الماضي الاعتباطية غير المتكافئة، والمساومات والتمثيليات المستمرة ، التي تقوم بها دول الرفاه وحلفاؤها، بحوار عادل يهدف إلى إقامة سلام حقيقي في العالم بإلغاء بؤر التوتر والحروب الاستعمارية والاستغلال المزمن الذي حل بالثروات الطبيعية لبلدان العالم الثالث (le tiers monde).

أما البلدان غير المنحازة فكانت مدعوة إلى وقفة مع الذات للدفاع عن مصالحها الحيوية ، وبالتالي ، السيطرة على مصادرها، والتعاون المتبادل مع البلدان النامية، وتوجت القمة بمحاكمة العالم الذي قولبته البلدان الغنية محاكمة جذرية ، بعيدا عن المجاملة، والتأكيد على الانتقال من بلاغة الأقوال إلى بلاغة الأفعال.

---

[1] حوار الشمال والجنوب ، مرجع سبق ذكره ، مأخوذ من تصريح وزير خارجية الجزائر – آنذاك – السيد/ عبد العزيز بوتفليقة ، المجاهد(صحيفة جزائرية) ، الجزائر ، 1975/8/1.

المبحث السادس

منظمة البلدان المصدرة للنفط

ولدت(O.P.E.C) في بغداد، سبتمبر سنة (1960م) في نهاية المؤتمر الذي انعقد لمجابهة تخفيض الأسعار الذي قررته الشركات النفطية.ومنذ سنة (1957م) كان المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية قد قرر الدعوة إلى مؤتمر بترولي عربي، وذلك من أجل توعية بلدان الشرق الأوسط بالمخاطر المحيقة بها.بالفعل انعقد المؤتمر الأول في القاهرة ، في شهر ابريل سنة (1959م) وشارك فيه مراقبون من إيران وفنزويلا وفي القاهرة أيضا ولدت فكرة إنشاء جهاز دائم مهمته تنسيق المسائل النفطية ، وتضمن المشروع الذي أقر في مارس سنة (1960م) من قبل اللجنة الفرعية للمجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية، والذي وضع التمهيد للمؤتمر البترولي العربي الثاني، بذرة منظمة الأوبيك (O.P.E.C) .

وتجدر الإشارة معرفة كون جميع **مبادئ عمل** الـ(O.P.E.C) الأساسية وردت، في وقت سابق، في مقدمة المقررات المتخذة في بغداد، في سبتمبر سنة (1960م) وهي كالتالي :

- " أن البلدان الأعضاء تحقق عدة برامج تطويرية ضرورية ينبغي تمويلها، بصورة أساسية، من العائدات النفطية، لتحقيق التوازن في موازناتها السنوية " .

- " وأن النفط مادة سائرة في طريق النفاذ، وينبغي تهيئة بدائل له.".

- " ..وان جميع أمم العالم مضطرة بغية المحافظة على مستوى حياتها وتحسينه، أن يعتمد اعتمادا كاملا، تقريبا، على البترول كمصدر وحيد للطاقة.. " .

- " ..وان كل تقلب في أسعار البترول يضر حتما في تحقيق البرامج التي اعتمدتها البلدان الأعضاء، وينجم عنه خضات، ليس فقط في

اقتصاديات البلدان الأعضاء، بل أيضا في اقتصاديات جميع الشعوب التي تستهلك النفط " .[1]

دوليا، اعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي (conseil économique et social) التابع لمنظمة الأمم المتحدة (O.N.U)، في (30) يونيو سنة (1965م) ، بمنظمة (الأوبيك) كهيئة دولية نتيجة الدور الحيوي الذي يلعبه البترول في تطوير البلدان النامية اقتصاديا واجتماعيا.

وكان لابد لتحرك (الأوبيك) المشروع والملاحق من أن يؤدي إلى تغيير ملموس في موازين القوى ، رافقته النتائج التالية :

- هناك أرباح ضخمة محتملة لكل تكتل يضم مصدري منتجات أساسية قادرين على السيطرة على السوق العالمية لإحدى المنتجات الأساسية التي تعجز الدول المصنعة عن تأمين اكتفائها الذاتي منها.

إضعاف الدول العربية التي تواجه اختلالا كبيرا في موازين مدفوعاتها وتراجعا في احتكارها للمخزونات الدولية .

- الإرادة التي عبرت عنها دول (الأوبيك) باستخدام قوتها التفاوضية المعززة لدعم المطالب المشروعة للدول النامية .

وتبعا لمقدرات الواقع ، ارتابت الكثير من البلدان النامية في المؤتمرات المنعقدة حول البيئة والسكان على أنها نشاطات تهدف إلى تحويل الأنظار عن مشاكل التطوير الأساسية القائمة على مبادلات التمويل والنقد. لذلك ازداد انزعاجها وتجسد ذلك في مؤتمر الجزائر، الذي جاء معبرا فعلا عن هذا الاستياء، بدعوته الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة (O.N.U) إلى عقد دورة طارئة يكون محورها مكرسا لدراسة مشاكل التنمية (les problémes de développement) ، وحاول مؤتمر الجزائر، أن يرسم إطارا فكريا

[1] حوار الشمال والجنوب ، مرجع سبق ذكره ، ص56 .

أساسيا، وأن يضع برنامج عمل بهدف الوصول إلى نظام اقتصـــادي دولي جديد (N.O.E.I) .

إزاء هذه المؤشرات وسواها، تطورت الحركة النضـــالية والمطلبيـــة لشعوب البلدان النامية على النطاق الدولي، واتخذت في النصف الأول مـــن العقد الثامن ، صيغة مطالب برنامجية تبلورت في اجتماعات عدم الانحيـــاز ومجموعة الـــ (77) ، وكان آنذاك بمباركة المجموعة الاشتراكية، وبصدور إعلان وبرنامج النظام الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I) .

ورغم محاولات التضليل التي كانت تمارسها دول الثراء، إلا أن"**دول العالم الثالث**" لاحظت التبعية (la dépendance) المستمرة للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتعمق التجزئة.

أعباء الديون والتحويلات الصافية للموارد

(تدفق الديون الطويلة الأجل، بمليارات الدولارات)

السنة	خدمة الدين	منها		اعتمادات جديدة	تحويلات صافية
		دفعات الفائدة	تسديد الدين الأساسي		
جميع البلدان النامية					
1970	8.0	2.3	5.7	12.3	4.3
1975	19 5	7.3	12.1	39.4	20.0
1980	66.1	29.4	36.7	91.1	25.0
1981	77.3	36.9	40.4	111.4	34.1
1982	85.5	43.7	41.8	108.2	22.7
1983	81.3	42.8	38.5	89.9	8.6
1984	90.9	47.9	43.0	84.4	6.5
1985	96.5	49.1	47.4	81.4	-14.6
1986	100.8	47.3	53.5	83.7	-17.2
1987	109.9	48.0	61.9	86.4	-23.5
1988	121.4	55.6	65.8	95.1	-26.3
1989	112.1	49.0	63.0	89.2	-22.9
1990	117.3	46.6	70.6	102.3	-14.9
1991	122.2	51.9	70.3	103.8	-18.3
بلدان مدينة جدا					
1970	5.1	1.4	3.7	6.8	1.7
1975	12.7	5.0	7.7	19.6	6.9
1980	40.8	18.7	22.2	48.5	7.7
1981	47.9	23.9	24.0	66.5	18.6
1982	52.7	29.2	23.5	58.2	5.6
1983	45.4	27.9	17 6	36.5	-8.9
1984	50.0	31.2	18.8	32.6	-17.4
1985	47.1	31.0	16.1	23.4	-23.7
1986	45.5	27.2	18.3	23.7	-21.8
1987	43.4	27.1	16.3	23.8	-19.6
1988	52.9	32.4	20.5	25.0	-27.9
1989	45.5	24.9	20.6	21.1	-24.4
1990	43.9	21.6	22.3	29.3	-14.6
1991	49.0	26.2	22.8	27.1	-21.9

المبحث السابع

تبعية وتشويه

تشير بعض الإحصائيات الخليجية إلى أن بعض الأقطار النفطية العربية كانت ودائعها في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان سنة (1977م) ، موزعة بالشكل التالي (وبمليارات الدولارات) ، السعودية (77)، الكويت (38)، الإمارات العربية المتحدة (21) ، قطر(5).(**بكلمة أخرى لا تخلو من مرارة**) ، أن الرابح الحقيقي من عائدات النفط كانت الرأسمالية (capitalisme) الغربية الصناعية.[1]

وما يبرر الاستنتاجات المذكورة أن عوائد دول (الأوبك) مليار دولار. تم صرف (400) مليار منها بشراء بضائع من ذات الدول الصناعية الرأسمالية (capitalisme) المشترية للنفط. ويضيف المصدر الخليجي بأن الخبراء قدروا القيمة الحقيقية للبضائع المشتراة بـ (400) مليار دولار بأنها لا تتجاوز الـ (200-250) مليار دولار فقط . **هل نتجاوز الموضوعية العالمية إذا قلنا : إن الرأسمالية (capitalisme) الغربية هي التي تشتري..وهي التي تبيع؟.**[2]

---

[1] دراسات عربية ، العدد 8 ، يوليو سنة 1985 ، بيروت ، لبنان .

[2] تشير بعض الإحصائيات إلى أن ودائع الدول العربية النفطية في الغرب الرأسمالي المتقدم قد بلغت سنة 1983 حوالي (350) مليار دولار .

الدولة	1970	1979
الأردن	118	
تونس	545	
السودان	309	
سوريا	232	
مصر	1644	
الصومال	77	
المغرب	711	
موريتانيا	27	
اليمن الجنوبي[1]	1	
المجموع	3664	21486

المصدر: دراسات عربية، العدد8، يونيو سنة1985، بيروت لبنان.

[1] قبل أن تتوحد في التسعينيات .

في الوقت الذي تتضاعف فيه الودائع (العربيـــة) في دول مجموعـــة الدول الرأسمالية (les pays capitalistes) المتقدمة صناعيا أو ما تطلق عليـــه مطبوعات الأمم المتحدة (**الدول المتقدمة** (les pays développés) **لاقتصاد السوق**)، أو التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الرأسماليـــة (capitalisme) المتقدمة في مقابل ذلك تشترى البضائع من هذه المجموعة بشكل استهلاكي وبالغ التضخم، فإن ما يضاعف من (مرارة) الصورة هوتزايد ديون بعـــض الدول النامية (les pays en voie de développement) ومنها العربيـــة(غـــير النفطية)، تلك الديون التي تصاحبها شروط سياسية وفوائد باهضة تزيد من التـــبـــعـــيـــة (la dépendance) وعرقلة التنمية، والجدول أعلاه يوضـــح بجلاء ارتفاع ديون بعض هذه الدول العربية (بملايين الدولارات) .

إن الجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للـــدول العربية(نسبة مئوية) مع بعضها الآخر ومع الدول الأخرى.

الدولة	1975		1978	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الوطن العربي"فيما بينه"	2،6	2،11	6	5،7
الغرب الصناعي	71	5،72	5،72	6،77
العالم الاشتراكي	8،3	1،8	1،8	2،6
باقي العالم	19	2،8	2،8	7،8

المصدر:دراسات عربية، العدد8، يونيو سنة 1985.

إن أرقام الجدول أعلاه (وهي أرقام عربية رسمية) توضح بجلاء ما يأتي : إن التعاون الاقتصادي (ناهيك عن الوحدة والفدرالية، أو الكونفدرالية) هي بالغة الانخفاض ولا تدعو لأي تفاؤل في التنسيق الاقتصادي .